المتغيرات الاقليمية العربية وأثرها على الاتحاد الأوروبي

د.خالد ابراهيم ابورقيقة * أ.علي مفتاح الجد**

مستخلص الدراسة:
تناولت هذه الدراسة المتغيرات الاقليمية العربية وأثرها على الاتحاد الاوروبي فالدول العربية التي شهدت تحولات سياسية كما هو في الحالة التونسية والليبية تعد أحد الركائز الهامة في منطقة جنوب وغرب المتوسط وهي دول ذات أهمية اقتصادية كبيرة، بالنسبة للاتحاد الاوروبي حيث شهدت منطقة جنوب وغرب المتوسط تدخلات دولية إقليمية كبيرة، خاصة من جانب الدول الفاعلة في الاتحاد الأوربي، حيث مثلت التحولات السياسية نقطة فارقة في مجال العمل الجماعي على الجانب الأوربي وذلك من خلال عملية الانكشاف التي تعرض لها الاتحاد من خلال بروز أوجه الضعف والقوة لدى الاتحاد الاوروبي، وهو ما يتضح عند النظر إلى كفاءة الأداء التي أبدتها الدول الفاعلة في الاتحاد الاوربي من جهة والمفوضية الاوروبية من جهة أخرى تجاه الأحداث في منطقة جنوب وغرب المتوسط منذ عام 2011م لذا أكدت التحولات السياسية في منطقة جنوب وغرب المتوسط أن الاتحاد الأوربي لا يتكلم بصوت واحد وأنه يبقى متعدد سياسياً رغم تحالفه اقتصاديا،

الكلمات المفتاحية: التضخم، النظام الدولي، الثورة، المنظمات الإقليمية.

المقدمة:

لقد أثارت المتغيرات الاقليمية العربية الاهتمام الدولي والإقليمي بشكل كبير، فالدول العربية التي شهدت متغيرات في أنظمة الحكم منذ 2011م كمصر، وليبيا، وتونس، والتي تعد أحد الركائز الهامة في منطقة جنوب وغرب المتوسط، والتي تتمتع بأهمية جيوستراتيجية كبيرة خاصة لدول الاتحاد الاوروبي، ولذلك شهدت منطقة جنوب وغرب المتوسط تدخلاً دولياً وإقليمياً كبيراً، خاصة من التنظيمات الاقليمية، والدولية مثل الامم المتحدة، والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي ونظراً لعمق العلاقات التي تربط الاتحاد الأوروبي بدول جنوب وغرب المتوسط بمصالح اقتصادية واستراتيجية وسياسية مشتركة بين الجانبين من جهة وتغير الأنظمة القديمة إلى أنظمة ما بعد الثورات من جهة أخرى فإن المتغيرات الاقليمية العربية لها تأثيراتها السلبية والايجابية على دور الاتحاد الاوروبي. لذا تعالج هذه الدراسة مضمون الاستجابة الأوروبية للمتغيرات الاقليمية العربية من خلال التطرق لمواقف الاتحاد الأوروبي لهذه المتغيرات بشكل فردي ممثلة في أهم أقطابه من جهة، وبصفة مشتركة ممثلة في المفوضية الأوروبية من جهة أخرى، إلى جانب الوقوف على موضوع الشراكة والاستجابة المشروطة لهذه التحديات.

مشكلة الدراسة:

على ضوء ما تم تناوله من خلال التقديم تبرز معالم الإشكالية البحثية لموضوع الدراسة في الرغبة في تحليل الدور الإقليمي المتمثل في موقف الاتحاد الأوروبي من المتغيرات الاقليمية العربية(التحولات السياسية) منذ عام 2010م. لقد تم بلورة و صياغة التساؤل الاتي وهو: ما هو موقف الاتحاد الأوروبي من المتغيرات الاقليمية لدول جنوب وغرب المتوسط؟ أو إلى أي مدى أثر المتغيرات الاقليمية العربية في الاتحاد الأوروبي؟.

أهمية الدراسة:

* عضو هيئة تدريس، كلية الاقتصاد/الخمس، جامعة المرقب
إيميل: khaled19752008 @ gmail.com
** عضو هيئة تدريس، كلية الاقتصاد/الخمس، جامعة المرقب
ايميل: alialgajd@gmail.com

تكمن أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على أبرز المعايير والأسس التي تقوم عليها السياسية الخارجية للاتحاد الاوروبي تجاه المتغيرات الاقليمية العربية لبيان دور بعض الدول الاوروبية تجاه التحولات السياسية وبعض القضايا ذات الشأن الاقليمي والدولي.

فرضية الدارسة:

لمعالجة الإشكالية البحثية المطروحة وتسهيل وجهة الدراسة تسعى الدراسة لاختبار الفرضية التالية:

نتيجة للظروف والمتغيرات الدولية ظل النظام العالمي الجديد والمتغيرات الاقليمية التي طرت على منطقة دول جنوب وغرب المتوسط كان لها الدور الاكثر تأثرا في سياسات واستراتيجيات الدول الاوروبية تجاه منطقة جنوب وغرب المتوسط،

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي من أهداف:

1_إبراز وتحليل تأثير المتغيرات الاقليمية العربية على الدور الذي تقوم به المنظمات الإقليمية، وذلك بالتطبيق على منظمة الاتحاد الاوروبي.

2_دراسة وتقييم العلاقة بين المتغيرات الاقليمية على كل من (تونس _ ليبيا) والمنظمات الإقليمية من خلال توضيح القرارات والمبادرات التي طرحها الاتحاد الأوروبي.

3_توضيح التفاعل بين المنظمات الإقليمية (الاتحاد الأوروبي) والمتغيرات الاقليمية العربية وإبراز دور مثل هذه المنظمات أثناء التحولات السياسية.

منهجية الدراسة:

وفقاً لطبيعة موضوع البحث فإن المعالجة التحليلية لهذا البحث تتطلب الاستعانة بأكثر من منهج منها:

مدخل التاريخي: للتعرف على نشأة وتطور الاتحاد الاوروبي في رسم السياسية الخارجية الاوروبية اتجاه دول المتغيرات الاقليمية للتوصل الى مجموعة من النتائج والبراهين العلمية بربط الماضي بالحاضر ومن ثم التنبؤ بالمستقبل بالمشكلات المعاصرة.

منهج دراسة الحالة: وذلك من خلال تسليط الضوء على بعض النماذج من الدول التي تشهد متغيرات اقليمية والمتمثلة في موقف الاتحاد الأوروبي من المتغيرات الاقليمية العربية(التحولات السياسية) منذ عام 2010م.

الدراسات السابقة:

1_هايدي عصمت عبد الملك كارس، الاستمرارية و التغير في السياسية الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات العربية، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2014).

تناول الدراسة بالشرح و التحليل إشكالية الاستمرارية و التغير في السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات العربية، حيث ذهبت الدراسة إلى أنه نظرا للتطور المرحلي لما شهدته بلدان الربيع العربى فقد جاءت ردود أفعال الدول و المنظمات الدولية والإقليمية بشكل متطور هي الأخرى فتدرجت من التنديد بأعمال النظام و الاعتراف بمطالب الثورة إلى أن تم إسقاط بعض الانظمة العربية. وقد خلصت الدراسة إلى أن ردود الأفعال الدولية قد دفعت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى إصدار القرار 1970 لسنة 2011 ومن بعده إقرار مجلس الأمن رقم 1973 لسنة 2011 الخاص بحماية المدنيين.

2_السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي اتجاه ثورات الربيع العربي، خديجة بثقة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، سبتمبر، 2021م

جاءت هذه الدراسة للوقوف على تفاعل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي مع ثورات الربيع العربي، وهذا بهدف معرفة مدى قدرتها على التكيف مع تحديات الجوار ومتغيراته الطارئة ومدى فاعليتها، باعتماد على توليفة منهجية تجمع بين المنهج الوصفي والمقارن، تصل بذلك الدراسة لنتيجة أساسية مفادها؛ أن تفاعل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي عشية اندلاع الثورات العربية جاء دون الحد المطلوب، وهو ما عبرت عنه حالة الإرباك وغياب الإجماع بين

الدول الأوروبية، مع تناقضات في الاستجابة بين الشعارات الديمقراطية وأولوية الأمن، كما أثبتت معطيات الاستجابة لهذه التحديات طوباوية وجود سياسة خارجية أوروبية مشتركة

تقسيمات الدراسة:

تقسيم الدراسة إلى المحاور الآتية:

المحور الأول: الإطار المؤسسي للاتحاد الأوربي.

المحور الثاني: اساليب الدول الفاعلة في الاتحاد الاوروبي تجاه المتغيرات الاقليمية

المحور الثالث: انعكاسات المتغيرات الاقليمية العربية على الاتحاد الاوروبي

المحور الأول: الإطار المؤسسي للاتحاد الأوربي

يعتبر الإطار المؤسسي للاتحاد الأوربي إحدى العلامات المميزة لتطور العمل الجماعي الأوروبي على مدار النصف الثاني من القرن العشرين وهو ما يعكس درجة المرونة التي اتسم بها ذلك الإطار فبالتوازي للتطورات التي شهدتها الظروف والمتغيرات المحيطة بالعمل الجماعي الأوروبي الأمر الذي شهد فيه الإطار المؤسسي مجموعة من التطورات بغرض أن تتواكب معها التحولات سواءً على مستوى الآليات التنظيمية أو آليات اتخاذ القرار بداخله وهذا راجع إلى أمرين أساسيين في الاتحاد وهما الحفاظ على مستوى الرخاء الذي سبق أن تم تحقيقه، و أداء القوى للاتحاد الأوربي في عالم يعيد تنظيم نفسه وهو ما يفترض أن تكون عليه القارة الأوروبية على مستوى أكبر من القوة ففي ضوء ما سبق فإن هذا المحور سوف يتناول نشأة وتطور الإطار المؤسسي للاتحاد الأوربي، بالإضافة إلى البناء التنظيمي للاتحاد الاوروبي، وإلى التطرق إلى آليات صنع القرار بالاتحاد الاوروبي على النحو التالي:

أولا: نشأة وتطور الإطار المؤسسي للاتحاد الأوروبي

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وما خلفته من نتائج أدى إلى ظهور حاجة ملحة لمبادرة دولية لإعادة بعث الاقتصاديات الأوروبية المنهكة، لتكون تجسيداً عملياً لحالة التصالح بين فرنسا وألمانيا من جهة، وإلى طرح خطوة أوليه نحو نظام أوروبي جديد من جهة أخرى وبالفعل لقد اقترح وزير الخارجية الفرنسي "روبرت شومان" مشروع أطلق عليه اسم "مشروع شومان" في مايو 1950م، لتوحيد السيطرة على إنتاج الفحم والحديد في أوروبا، اللذين كانا يمثلان الركيزة الأساسية لاقتصاد لأي دولة في الخمسينيات القرن المنصرم، على أن تتم هذه السيطرة من خلال سلطة عليا مشتركة ولم يلبث المشروع أن تم إقراره من جانب ست دول هي: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ، التي وقعت في باريس في 18 أبريل 1951م معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب بهدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة في هاتين السلعتين الاستراتيجيتين ففي عام 1951م تم التوقيع على معاهدة لإنشاء الجماعة الأوربية للفحم والصلب في باريس وقد ضمت تلك المعاهدة كلاً من فرنسا وهولندا وبلجيكا و لوكسمبورج و إيطاليا(Treaty of Establishing The European ،1951).

و في عام 1957م تم التوقيع على اتفاقية "روما" التي أنشأت الاتحاد الاقتصادي الأوروبي، والاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية وأطلق على هذين التجمعين فيما بعد "المجموعة الاقتصادية الأوروبية(Treaty of Establishing The European ،1951) حيث تحددت الأهداف العامة للعمل الجماعي الأوروبي وفقاً للاتفاقية "روما" بما يلي((Treaty of ،1951 Establishing The European):

1_تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق مستوى عالٍ من التشغيل وتنمية متوازنة ومستدامة من خلال إقامة منطقة اقتصادية دولية.

2_تأكيد مكانة الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية وذلك من خلال تنفيذ سياسة خارجية وأمنية مشتركة.

3_تدعيم حماية حقوق ومصالح مواطني الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من خلال العمل على بناء مواطنة اتحادية.

4_المحافظة على الاتحاد وتطويره كمنطقة للحرية، والأمن، والعدل الذي يتم فيه ضمان الانتقال الحر للأشخاص مع اتخاذ إجراءات ملائمة فيما يتعلق بالسيطرة على الحدود الخارجية، واللجوء والهجرة، ومنع الجريمة و مكافحتها.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن المرحلة التي استمرت منذ نشأة الجماعة الأوربية وصولاً إلى عام 1974م، وقد خلت هذه الفترة من أي وجود فعلى على الصعيدين الرسمي أو الشكلي أي جهاز على مستوى رؤساء الدول والحكومات في أي من الهياكل التنظيمية للجماعات الأوروبية الثلاثة غير أن سعى (شارل ديجول) الرئيس الاسبق للدولة الفرنسية و إصراره على وجود جهاز سياسي يقود مسيرة الوحدة الأوروبية ويتولى رسم وتحديد السياسات العليا للجماعة الأوروبية ويضبط إيقاع العملية التكاملية بأسرها، لفت الانتباه إلى أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه مؤتمرات القمة لمعالجة الأزمات التي تواجه الجماعة الأوروبية وعندما بدأت هذه الاجتماعات تتكرر خاصة خلال الفترة التي أعقبت تنحى الجنرال "شارل ديجول" عن السلطة في فرنسا عام 1969م أدركت الدول الأوروبية مدى فائدتها في حسم قضايا مهمة بأسرع وأفضل مما تستطيعه المؤسسات الأخرى غير أن هذه الاجتماعات ظلت غير منتظمة وربما غير فعالة حتى انعقاد قمة الجماعة الأوروبية في باريس (9 - 10 ديسمبر عام 1974م) ولأن هذه القمة الأوروبية تحديداً كانت أول قمة تعقد بعد انضمام بريطانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة، فقد أصبح من السهل نسبياً التقدم خطوة مهمة إلى الأمام في اتجاه تقنين دورية انعقادها فالمرحلة الثانية بدأت بقمة باريس عام 1974م وامتدت حتى صدور القانون الأوروبي الموحد عام 1986م، و فيها بدأت اجتماعات قمة الجماعة تنتظم وتتحول إلى جهاز أعلى لصنع السياسات لكن دون تقنين مؤسسة القمة في صلب الهيكل التنظيمي المنصوص عليه في المعاهدات المنظمة لعمل الجماعة الأوروبية لذا فقمة باريس اتخذت بناءً على مبادرة مشتركة من الرئيس الفرنسي الاسبق "جيسكار ديستان" والمستشار الألماني "هيلموتشميدت"، قراراً بعقد القمة الأوروبية بصفة منتظمة ودورية كل أربعة أشهر فبالرغم من انتظام اجتماعات القمة الأوروبية اعتباراً من عام 1975م، إلا أنه تعين الانتظار حتى صدور إعلان "شتوتجارت" في نهاية قمة 1983م لكي يظهر لأول مرة و في وثيقة رسمية غير ملزمة نص يتعلق بتشكيل واختصاصات وصلاحيات المجلس الأوروبي(**End Of World War ll**, London, 2012). اما عن فكرة أن يتحدث الاتحاد الأوروبي بصوت واحد في الشؤون الدولية قديمة قدم عملية التكامل الأوروبي، لكن الجهود التي بذلها الاتحاد في مجال السياسة الخارجية لم تكن إلا مع التغيرات الجيوبوليتيكية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وما ترتب عنه من تداعيات مختلفة ممثلة في أزمة يوغسلافيا في عقد التسعينات من القرن الماضي، على إثرها أقر الأوروبيون بضرورة التحدث، والفعل بشكل موحد، والقيام بدور دبلوماسي وأمني، ودولي أكثر انسجاماً مع قوته الاقتصادية، وهو ما تم تجسيده في إطار اتفاقية "ماستريخت: التي دخلت حيز التنفيذ في 1993 ، وعززتها جملة الاتفاقيات اللاحقة من بينها اتفاقية لشبونة 2009م(مقلد، محددات السياسة 2009م، ص621.). وبناءًا على اتفاقية "ماستريخت" فإن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي ترتكز على ثلاث ركائز(فرج، 2009م، ص82):

الركيزة الأولى: وتشمل السياسات الفوق قومية، وتتم صناعة القرار من قبل المفوضية الأوروبية في مجالات تشمل التجارة الخارجية، اتفاقيات التعاون، والشراكة، العقوبات الاقتصادية، سياسات التنمية، اللاجئين، والمهاجرين، منع الصراعات.

الركيزة الثانية: وتشمل صنع القرار في مجالي السياسة الخارجية، والأمنية المشتركة، والسياسة الدفاعية، والأمنية المشتركة التي أقرت في عام 1999م، وتشمل السياسة الخارجية، والأمنية، وإدارة الأزمات وحفظ السلام، وتتم صناعة القرار في المجلس الأوروبي من خلال الإجماع بين الدول الأعضاء.

الركيزة الثالثة: وتشمل التعاون في مجالات العدل، والشؤون المحلية، والأمن الداخلي، وتتم صناعة القرار بالإجماع في المجلس.

ثانياً: استراتيجية بناء الاتحاد الاوروبي

قامت استراتيجية بناء الوحدة الأوروبية على ملمحين رئيسيين يتعلق الأول بالانطلاق من القضايا الصغرى والجزئية إلى القضايا الكبرى بينما يتمثل الثاني في استراتيجية الدمج، والتي ميزت الاتحاد الأوروبي ونجاحه في امتلاك القدرة على جذب دول داخل إطار الوحدة دون اعتبار قضية الوحدة معطى يجب التسليم به من البداية وفرضه على جميع الدول الداخلة أو

المرشحة لعضوية الاتحاد، بل يظل ينظر إليه على أنه "قيمة عليا" يمكن للدول الأعضاء الوصول إليها بمحض إرادتها ومن خلال تفاعلاتها البينية(الاتحاد الأوربي، annabaa.org).

بعد انعقاد معاهدة "ماستريخت"، تم تحـديد أهـداف السياسة الخارجية الاوروبية، بشكل واضح و متناسب مع طبيعة التطورات التي عرفتها الساحة الدولية في تلك المرحلة لذا تقدمت الجماعة الأوروبية خطوة إلى الأمام على هذا الطريق حين التزمت الدول الأوروبية بموجب معاهدة "ماستريخت" بالعمل على صياغة وتنفيذ سياسة خارجية وأمنية أوروبية مشتركة (نافعة، 2004م،ص131). حيث تم تصنف الأهداف نظرياً ما بين أهداف قصيرة، متوسطة و بعيدة المدى، حيث اشتملت معاهدة ماستريخت على هذه الأهداف فعلى خلاف المادة (30) من القانون الأوربي الموحد، يحدد الجزء الخامس من معاهدة "ماستريخت" أغراض وأهداف السياسة الخارجية والأمنية المشتركة والمتمثلة في الآتي(كمال، نهرا،2001م، ص13):

أ- صيانة القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي.

ب- صيانة استقلال الاتحاد، وقد اتخذ هذا الإعلان بعداً سياسياً أكثر منه دفاعياً.

ج- ضرورة الدفاع عن أمن الاتحاد والدول الأعضاء، وهو مفهوم واسع النطاق له بعد دفاعي- خارجي و أمني- داخلي في آن واحد.

د- حفظ الأمن والسلم الدوليين، وهنا يتقيد النص بثلاثة نصوص دولية وهي ميثاق الأمم المتحدة، واتفاق هلسنكي، وميثاق باريس.

هـ- تعزيز التعاون الدولي ففي هذا الصدد يقضي تقرير لشبونة (1992/6) بإعطاء الأولوية للجوار القريب، أي لأوروبا الوسطى والشرقية والجوار المتوسط. و ذلك ريثما تستقر آليات القرار الجديد.

و- تعزيز الديمقراطية، و دولة القانون، و احترام حقوق الإنسان و الحريات.

و لتحقيق هذه الأهداف أصرت معاهدة "ماستريخت" على دمج هيئات التعاون السياسي الأوروبي في مؤسسات الجماعة التي لم تعد مجرد جماعة اقتصادية، وانتقلت صلاحيات اتخاذ القرار إلى مؤسسات الجماعة وهي: المجلس الوزاري، والمفوضية، والبرلمان الأوروبي، ولجنة الممثلين الأوروبيين ثم إن هذه المعاهدة جعلت المجلس الأوروبي مؤسسة من مؤسسات الاتحاد(كمال، نهرا،2001، ص133). غير أنه ما عيب على هذه الأهداف كونها اشتملت على قدر كبير من العمومية وعدم تحديد دقيق لشكل وصيغة السياسة الخارجية الموحدة وخاصة على الصعيد الأمني ومجال التسلح حيث لم توكل هذه المهمة إلى مؤسسات الاتحاد بشكل واضح لذا فقد قامت معاهدة "أمستردام" أيضا بإعادة صياغة أهداف الاتحاد في الأمن و الدفاع و ذلك من خلال إيجاد الإمكانية الملائمة لاستخدام المؤهلات العسكرية وغير العسكرية في حالات الكوارث الإنسانية، والتي تتنوع مهامها ما بين البحث والإنقاذ وصولاً إلى مهام حفظ السلام وحتى القيام بعملية صنع السلام وهنا تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوربي يمتلك شبكة متكاملة حول العالم تساعده على صياغة وتطبيق سياساته فالسفارات الأجنبية في بروكسل التي حظيت باعتماد الاتحاد الأوروبي، تدير المفوضية فضلاً عن أكثر من (120) ممثلية في الدول الأجنبية التي تتولى مهمة تطوير العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والدول ذات الأحجام والثروات المختلفة، وتحقيق سياسات وقيم الاتحاد الأوروبي وإطلاع بروكسل على التطورات الميدانية وإلى جانب الاتصالات المتتابعة بين الموظفين الكبار والوزراء والبرلمانيين، يعقد الاتحاد الأوروبي لقاءات قمة منتظمة، مرة أو مرتين كل عام، مع شركائه الرئيسين كالولايات المتحدة الامريكية واليابان وروسيا وكندا ويطرح الاتحاد الاوروبي مواقفه في المنتديات الدولية المتعددة الأطراف، كالأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والأمن في أوروبا، ويعمل مع هذه الجهات على تطوير ضمان تحقيق أهداف السلام والأمن المشتركة(فرج، 2009م، ص 65).

ثالثاً: الية صنع القرار في الاتحاد الاوروبي

تعكس عملية صنع القرار في الكيانات الديمقراطية بشكل عام حالة من التفاعل بين جميع الهياكل السياسية سواءً كانت رسمية أو غير رسمية على عكس الدول ذات الأنظمة الاستبدادية التي تصنع القرارات بحسب الأهواء الشخصية وتحديداً من رئيس السلطة التنفيذية أو فئة قليلة محيطة به(السامرائي، 2008م، ص 22). وهنا يمكن الاشارة إلى وجود ثلاثة اقترابات لعملية

صنع القرار هي اقتراب التفاعل بين الحكومات، واقتراب فوق القومية، و اقتراب الاقتصاد والسياسة، باعتبارهم مستويات متعددة لدراسة عمليات صنع القرار بشكل عام، مع التأكيد على عدم وجود تعارض فيما بينهم بقدر ما يمكن التوفيق بينها عند تحليل الظواهر السياسية أو السياسات العامة للمنظمات الدولية سواءً على المستوى الخارجي أو الداخلي فإذا تم الأخذ بمشروع السوق الأوروبية الموحدة 1992م فهذا يدل على أنها تمت في إطار الاقتصاد والسياسة بحكم طبيعة موضوع المشروع وكذلك الطبيعة الفوق قومية لتلك القضية كما لم تغيب جماعات المصالح عن التأثير في عملية صنع القرار الخارجي الاوروبي فالاتحاد الاوروبي كغيره من المنظمات الدولية يدير وينظم شؤونه ويعمل على تنفيذ أهدافه من خلال تشكيلة معينة من المؤسسات التي نصت عليها المعاهدات المنشئة للاتحاد بهذا الخصوص استفادت معاهدة "روما" في الهيكل المؤسسي الذي وضعته معاهدة "باريس" للجماعة الاوروبية للفحم والصلب سنة 1951م، حيث نص في المادة (4) منها على إنشاء أربعة أجهزة رئيسة هي: المجلس الوزاري، والجمعية والبرلمان فيما بعد والمفوضية الاوروبية، ومحكمة العدل الاوروبية، واللجنة الاقتصادية إضافة إلى مجموعة أخرى من المؤسسات الاستشارية والفنية ثم أضيفت إليه مؤسسات أخرى عند تعديل معاهدة "روما" مثل المجلس الاوروبي عام1986م ولجنة الاقاليم، والبنك المركزي الاوروبي بموجب معاهدة "ماستريخت"والتي تلعب دوراً أقل أهمية(ياسين، 2016م، ص10). أما بالنسبة لآليات صنع القرار بالاتحاد الأوربي فنشير إلى أن الاتحاد الأوربي يعتمد في هذه العملية على الآليات التالية(كمال، نهرا، 2001م، ص 60):

_الآلية الرئيسة:

تبدأ بمرحلة الإعداد للتشريعات من قبل المفوض المختص ويذهب المشروع للمجلس الوزاري للنظر فيه حيث يقوم المجلس الوزاري بالبحث فيما إذا كان عليه استشارة مؤسسات معينة أم لا قبل اتخاذ القرار بشأن المشروع ثم يعد أخذ المشورة بعرض مشروع القرار مرة أخرى على المجلس الوزاري و يتم إقراره لكي يصبح قانوناً و يتم نشره في الجريدة الرسمية للاتحاد.

2_آلية التعاون:

و هي ترتبط بالسياسات الخاصة بالسوق الموحدة، والسياسة الاجتماعية، والتجانس الاقتصادي، والاجتماعي و سياسات التنمية.

3_آلية المشاركة في صنع القرار:

تعدُ أحدث الآليات التي نصت عليها المادة (189/ب) من معاهدة "ماستريخت"، التي تعطي بموجبها هذه الآلية دوراً أكبر للبرلمان بما يشبه حق الفيتو والتي تستخدم في عدد من المسائل المتعلقة بالسوق الموحدة مثل حرية حركة الأشخاص، والخدمات، ورأس المال، وبرامج البيئة وشبكة المواصلات الأوربية فآلية صنع القرار السياسي في الاتحاد الأوروبي تتميز بالفاعلية لأنه حصيلة مواقف ووجهات نظر متعددة ونقاشات مستفيضة وبالرغم من اختلاف الدول من حيث اللغات والقوميات والتوجهات السياسية. لذا فعملية صناعة القرار بالاتحاد الأوربي تتخذ ثلاثة أنماط مختلفة(نافعة، 2004، ص 78):

1_ قرارات يمكن اتخاذها بالأغلبية البسيطة وفق مبدأ المساواة السيادية أي على أساس أن لكل دولة صوتاً واحداً.

2_ قرارات تتطلب أغلبية خاصة موصوفة تحسب وفق نظام للتصويت الترجيحي تختلف فيه أوزان الدول في عملية التصويت باختلاف حجمها و قوتها و ثقلها الفعلي.

3_ قرارات تتطلب الإجماع طبقاً للتصويت الترجيحي المطبق حالياً بالنسبة للقرارات التي تتطلب أغلبية خاصة.

المحور الثاني: اساليب الدول الفاعلة في الاتحاد الاوروبي تجاه المتغيرات الاقليمية

جاءت المتغيرات السياسية الاقليمية العربية لتمثل منعطفاً تاريخياً مهماً لأوروبا في علاقاتها المتعددة مع منطقة كثيراً ما يرآها الاتحاد الأوروبي جوهرية لاستقراره وأمنه فنتيجة للمصالح الاقتصادية، والسياسية العديدة التي تتشاركها الدول الأوروبية مع دول المنطقة العربية بشكل عام(Tocci,2012,p.2). إلا أنه عند النظر إلى الاتحاد الأوربي وسلوكه الخارجي ينبغي

الإشارة إلى إشكالية البنية التنظيمية وانعكاساتها على أداء الاتحاد الاوروبي، حيث إنه لا يتعامل مع القضايا السياسية المتنوعة بمنطق موحد و ذلك بحكم أنه لا يتكلم بصوت واحد بل إنه متعدد السياسيات. فالتفاعلات الداخلية والعلاقات الثنائية بين القوى الكبرى بالاتحاد الأوربي قد مثلت عاملاً مؤثراً في مواقفه سواءً على المستوى الداخلي أو الخارجي.

(Annual report from the High Representative of the European,2013). وعليه مما سبق سوف يتم تناول هذا المحور على النحو الآتي:

أولاً: التحولات السياسية لدول جنوب وغرب المتوسط

تمر التحولات السياسية بعدة مراحل، والتي توصف بأنها الفترة الزمنية التي تمر بين الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي وتتضمن مراحل التحول مخاطر الارتداد مرة أخرى للنظام السلطوي، وقد تتواجد في إحداها مؤسسات النظام السلطوي جنباً إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد. فالتحول السياسي عملية معقدة تتكون من مراحل متعددة يمكن التمييز بينها لأغراض التحليل، لكنها تتداخل واقعياً(أحمد، 2016م، ص 02). والمتتبع لدراسة التطور السياسي في بعض دول الجنوب يلاحظ بجلاء وجود ثلاث مراحل لهذا التطور، والمتمثلة في الآتي(عبدالرحمن، 2006م، ص38):

المرحلة الأولى

تشمل معظم سنوات تصفية الاستعمار وبداية تحقيق الاستقلال الوطني، وقد تم تأسيس نظم ديمقراطية ليبرالية في معظم دول الجنوب لتسهيل عملية نقل السلطة الى الزعماء الوطنيين لذا اتسمت الفترة المصاحبة لموجة الاستقلال لبعض الدول في ستينيات القرن الماضي بالتفاؤل المفرط والشعور بالزهو والحماس من الانطلاقة التنموية لتلك الدول.

المرحلة الثانية

والتي تمتد من منتصف ستينيات القرن المنصرم وحتى أواخر الثمانينيات إذ أنها اتسمت بملامح رئيسية، وهي:

أ_ التخلي عن صيغة التعددية الليبرالية.

ب_ التحول نحو تبني نظام الحزب الواحد.

ج_ قيام العسكرين بالتدخل المباشر في الحياة السياسية.

د_ وجود انظمة انتخابية تنافسية في بعض الدول سواءً تلك التي حافظت على سياسات التعدد الحزبي أو بعض دول الحزب الواحد.

المرحلة الثالثة

بدأت منذ عام 1989م بحدوث تحولات ملموسة في النظم السياسية لتلك الدول, حيت تم التخلي عن نظام الحزب الواحد من الناحية القانونية, وتراجعت أنظمة الحكم العسكرية, وحدثت موجة التحول الديمقراطي, والتي سادت معظم دول الجنوب, حتى أُطلق عليها مرحلة التحرر الثاني لدول النامية.

ففي ظل المتغيرات الاقليمية العربية ازداد الاهتمام الأوربي بتوطيد علاقاته مع دول جنوب,وغرب للمتوسط، حيث يرى "ستيفان فول" (تؤدي الأحداث التاريخية التي تعيشها إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط منذ عام 2011 م إلى تبني مقاربة سياسية جديدة بين ضفتي البحر المتوسط، تتيح لنا حسب القول هذه المقاربة فرصة لبناء شراكة أكثر مساواة واحترام لخصائص كل شريك وأن نكون أكثر تفهماً باحترام التطلعات المشروعة للشعوب)، في هذا الصدد يتساءل الاتحاد الأوربي عن سبل الاستجابة لتطلعات الشعوب، التي عبروا عنها بكل وضوح، لذا قام الاتحاد الأوربي للتكيف مع المستجدات الدولية الجديدة في المنطقة بمراجعة سياسته الجوارية بالتركيز على(حسين، 2016م، ص85):

1- دعم التحول الديمقراطي ودعم الشراكة مع الأفراد، لاسيما المجتمع المدني.

2- تحقيق نمو اقتصادي مستدام ، يهدف إلى تقديم المزيد من الدعم السياسي والمادي للشركاء الذين يلتزمون بتحقيق إصلاحات فعلية، ويرغبون في تعاون أكبر مع الاتحاد الأوربي.

ثانيا: موقف الاتحاد الاوروبي من التحولات السياسية في كل من تونس وليبيا

تفاجأ الأوروبيون بما حدث للعالم العربي مع نهاية 2010م وبداية 2011م، خاصة مع الانهيار السريع لبعض الأنظمة في بداية الاحتجاجات حيث اتسمت مواقف الاتحاد الاوروبي بالإرباك مع ترك الأمور إلى ما تؤول إليه فيما بعد، كما اتسم المواقف الاوروبية بعدم وجود إجماع بين الدول الأوروبية(بثقة، 2021م، ص156). لذا يعد نطاق تأثير الاتحاد الاوروبي في منطقه جنوب وغرب المتوسط محدوداً سواءً في تونس أو في باقي بلدان التحول السياسي إما لتعدر حصول المفوضية الاوروبية على توافق أغلبية الاعضاء بخصوص الموقف الاوروبي من هذه المتغيرات، أو بنجاح الاسلاميين في الوصول إلى سدة الحكم وتأكيدهم على المرجعية العربية الاسلامية لحكمهم بذلك ادركت أوروبا مدى اختلاف دول المتوسط وشرق المتوسط نحو التحول السياسي عن تجربة دول التحول السياسي العربي فدول وسط أوروبا وشرقها هدفت من عملية التحول الديمقراطي فيها الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي أما دول الثورات فلم تهتم بالاندماج الاقتصادي مع اوروبا وهو الهدف الذي تسعى إليه برامج المشاركة في اطار سياسة الجوار الاوروبي(ابويضة، 2021م، ص124). لذا فهذا المحور يعالج مضمون الاستجابة الأوروبية للمتغيرات الاقليمية العربية من خلال التطرق لمواقف السياسات الأوروبية لهذه التحولات أو المتغيرات تجاه التحولات السياسية في كل من تونس وليبيا بشكل فردي ممثلة في أهم أقطابه من جهة، وبصفة مشتركة ممثلة في المفوضية الأوروبية من جهة أخرى فالمطلوب ليس دراسة مواقف الدول والقوى الإقليمية والعالمية من المتغيرات السياسة الاقليمية (الربيع العربي) بقدر ما ينبغي تسليط الأضواء على التأثير مباشر على مسار التحوّل السياسي سلبًا أو إيجابًا(العزي،2020م، ص12):

أ_ موقف الاتحاد الاوروبي من التحولات السياسية في تونس

تعدُ تونس إحدى الدول العربية الواقعة في شمال القارة الإفريقية, التي ترتبط بعلاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي بحكم علاقاتها الوثيقة مع فرنسا من خلال تاريخها الاستعماري الذي سيطر على هذا البلد حيث بدأ تطبيق اتفاق الشراكة الأوروبية بين الاتحاد الأوروبي وتونس في 1 مارس من العام 1998م وكان أول اتفاق يطبق بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر المتوسط, والذي نص على قيام تونس بإزالة حواجز التجارة مع الاتحاد الأوروبي على مدى عقد من الزمن, الأمر الذي أصبحت به تونس شريكاً كاملاً للاتحاد الأوروبي منذ عام 2008م , وأن أهم ما ميز الاتفاق الشمولية التي كان يتصف بها النظام في تغطيته كافة جوانب ومجالات الحياة الاقتصادية، والتجارية، والتعاون السياسي والأمني علاوة على التعاون في المجالات الاجتماعية والثقافية(ايوب،**ahewar.org**). ومما سبق يمكن ابراز المواقف الاوروبية المعلنة تجاه التحول السياسي في تونس على النحو التالي(بثقة،2021م، ص 157):

1_ موقف المفوضية الاوروبية

أصبحت فيما بعد الاصلاحات مسألة مركزية للمفاوضات بين الاتحاد الاوروبي وتونس؛ إذ عمل الاتحاد الاوروبي على تشجيع الإصلاحات المؤسسية، والتزم بتقوية تعاونه مع تونس في أربعة ميادين رئيسية: -

_ التحضير الانتخابات الجمعية الدستورية في 24 يوليو 2011م.

_ دعم منظمات المجتمع المدني في تونس.

_ تعزيز حقوق الإنسان بصورة رئيسة من خلال الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، إضافة إلى المنظمات الأخرى الناشطة في هذا المجال.

_ دعم اللجان الوطنية التي أسستها الحكومة الانتقالية لدعم عملية التحول الديمقراطي.

لقد طرح الاتحاد الاوروبي مبادرة "الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك" مع دول جنوب المتوسط، حيث صدر الاعلان من اللجنة في 8 مارس 2011م، بوصف الأحداث التي حدثت في" حيه الجنوبي "على أنها" ذات أبعاد تاريخية "و عواقب دائمة لذلك، يجب ألا يكون الاتحاد الاوروبي" متفرجاً سلبياً "ويحتاج إلى ذلك" لدعم رغبة الشعوب في جواره" من خلال" خطوة نوعية إلى الأمام" في "التزام مشترك" إلى "القيم المشتركة: الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والحكم الرشيد وسيادة القانون". ويستند النهج الجديد المقترح على التمييز والمشروعية والمسائلة المتبادلة، ويتم البناء على ثالثة عناصر تتمثل في: التحول

الديمقراطي وبناء المؤسسات، شراكة أقوى مع الشعب، والنمو المستدام والشامل(العمراني، 2021، ص76).

2_دور الحكومات الفاعلة في الاتحاد الاوروبي

يأتي الدور الفرنسي في طليعة هذه الدول نظرًا إلى العلاقات التاريخية، والسياسية، الاقتصادية، والثقافية والقرب الجغرافي بين البلدَين، التي كان لمواقفها من مسارات التحوّل السياسي ، تأثير كبير بل ومقرر في غالب الأحيان(العزي، **2020م، ص12**). حيث يرتبط البلدان بعلاقاتٍ وثيقة جدًا منذ استقلال تونس عن فرنسا في العام 1956م. وبالرغم من الانتقادات الموجهة عادة للأنظمة التسلطية في صفوف الإعلاميين والمثقفين، حرصت الحكومات الفرنسية، اليمينة منها واليسارية، على تعزيز العلاقات مع النظام التونسي وفي معرض رده على انتقادات المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان التي اتهمته بحماية الدكتاتوريات، قال الرئيس جاك شيراك الرئيس الفرنسي الاسبق في زيارة له لتونس في 12/4/ 2003م "إن أول حقوق الشعوب هو الحق بالأكل" فالموقف الفرنسي المؤيد للنظام التونسي، بمعزلٍ عن سلوكه حيال حقوق الإنسان كونه يشكل ضمانة للاستقرار، فالتحوّل بفعل فرار النظام المخلوع (بن علي) وتغيّر الظروف والمعطيات التي فرضت نفسها على الحكومات الفرنسية المتعاقبة التي باتت إلى جانب التحوّل السياسي "الديموقراطي" مع بقاء التوجّس من وصول الإسلاميين إلى السلطة فمن الصعوبة بمكانٍ القول إن فرنسا أدت دورًا مهمًا في نجاح التحوّل التونسي، لكنها على الأقل لم تحاول إعاقته، وفرضت عليها المصالح والواقعية السياسية أن تقف إلى جانبه(العزي، 2020م، ص12). أما عن طريقة تعامل الحكومة الالمانية مع الأنظمة السابقة والتي انتفضت ضدها الشعوب لقد كان هناك تعاون مشترك بين ألمانيا ونظام المخلوع (بن علي) سواءً على مستوى أمن الحدود وملف الهجرة أو التبادل التجاري هذا التعاون دفع بالبعض، حسب "هايو لانز" من مؤسسة فريدريش إيبرت المقربة من الحزب الاشتراكي الديمقراطي المعارض، إلى توجيه انتقادات لاذعة للحكومة الألمانية متهمة إياها بأنها "قدمت العون" إلى تلك الأنظمة وساهمت في "إطالة عمرها". ويؤكد الخبير أن احترام مبادئ حقوق الإنسان، والنزاهة وحق المشاركة السياسية وحرية التعبير والإعلام وغيرها، أُهملت في سبيل تمرير التعاون المشترك في القضايا المذكورة آنفاً فالموقف ذاته عبر عنه "روبريشت بولانز" عن الحزب الديمقراطي المسيحي ورئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الألماني حين أوضح أن سياسية بلاده الخارجية تعمل وفق خمسة أسس وهي: التعاون الاقتصادي، والتعاون المشترك في قضايا الهجرة وأمن الحدود ومحاربة الإرهاب الدولي، بالإضافة إلى "حماية حدود إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية، تهدف إلى العيش بسلام في محيطها الإقليمي في إطار حل الدولتين" وفي نهاية المطاف الدفع نحو الإصلاح والديمقراطية وبناء دولة القانون واحترام حقوق الإنسان. ومنذ انطلاق التحولات السياسية العربية ، بلورت ألمانيا سياستها الخارجية على هذا الأساس، باستثناء حقوق الإنسان والإصلاح التي نالت اهتماماً بسيطا فقط(**كنيب، بنكيران،dw.com/ar**). أما عن الحكومة الايطالية دعا وزير خارجيتها فرانكو فرأيتني مؤسسات الدولة والمجتمع التونسي لضبط النفس والهدوء والحوار للتوصل إلى طريق للخروج من هذه الأوضاع الصعبة.

ج: موقف الاتحاد الاوروبي من التحولات السياسية في ليبيا

لقد اعتبرت التحولات السياسية مثابة نقطة كاشفة بالنسبة للاتحاد الأوربي الذي وجد نفسه في بادئ الأمر أمام تضارب في المواقف بين القوى الكبرى المؤثرة بالمنظومة الأوروبية وهو ما أدى إلى توجيه النقد على التباطؤ في التحرك تجاه الأزمة الليبية منذ بداية اندلاعها حيث ركزت تلك الانتقادات على تأخر الاستجابة وضعف فاعليته ففي هذا الإطار فقد تأثرت بنية الاتحاد الأوربي بخبرات سابقة كانت أهمها حالات غزة و العراق و أفغانستان و ما ترتب عليها من تصدع في التحالفات الاستراتيجية بأوروبا كما هو الحال بالنسبة للعلاقات الفرنسية الألمانية. فقد تصدع تحالف باريس - برلين إزاء التحول السياسي بخلاف ما كان الأمر عليه أثناء الغزو الأمريكي للعراق حيث تقاربت المواقف الفرنسية الأوروبية فمع بروز الأزمة الليبية فقد اتسعت

تلك الفجوة حينما رفضت ألمانيا في بداية الأمر الموقف الفرنسي الذي كان يريد التدخل العسكري المباشر كما امتنعت ألمانيا عن التصويت لصالح القرار 1973 والذي نص على فرض حظر الطيران فوق الأجواء الليبية عدا رحلات طائرات الإغاثة واتخاذ كافة التدابير الضرورية الأخرى لحماية المدنيين من قصف القوات الموالية للنظام المخلوع و قد صوت على القرار الذي تبنته إنجلترا، و فرنسا و الولايات المتحدة الامريكية، و لبنان (10) دول من الدول الأعضاء في المجلس وامتنعت كل من روسيا، والصين، وألمانيا، و البرازيل و الهند عن التصويت(شرقية، 2013، ص3). فبالرغم من المواقف الجماعية للاتحاد الأوربي والذي سبق الإشارة إليه إلا إنه كانت ثمة تباين في المواقف الفردية للحكومات الرئيسية والمؤثرة في الاتحاد من جهه والمفوضية الاوروبية من جهه أخرى والمتمثلة في الآتي:

1_ موقف المفوضية الاوروبية: قد جاء من خلال بيان أصدرته ممثلة الشئون الخارجية كاترين آشتون في 20 فبراير 2011م نيابة عن الاتحاد تعرب فيه عن قلق الاتحاد الأوربي بشأن الأحداث في ليبيا و لقد دعا البيان السلطات الليبية للإحجام عن استخدام القوة و في الاجتماع الاستثنائي لمجلس الأمن في 11 مارس أعلن رؤساء الدول الأوربية أن نظام القذافي قد فقد شرعيته، و حثوه على التراجع و في اليوم نفسه استجاب الاتحاد لطلب إيطاليا وأطلق عملية مشتركة لمساعدة السلطات الإيطالية في السيطرة على تدفقات الهجرة كما استجابت اللجنة الأوروبية للأزمة في ليبيا بإطلاق اثنين من أدوات الطوارئ لديها هي آلية الحماية المدنية، وآلية المساعدة الإنسانية(Ludovica.2017.p4).

2_ دور الدول الفاعلة في الاتحاد الاوروبي

بالرغم من معارضة المانيا فيما بعد الحل العسكري في ليبيا إنطلاقاً من القاعدة الشعبية العريضة التي عارضت مشاركة ألمانيا في الحرب على ليبيا، إلا أن المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" كانت أول من علق على خطاب القذافي الأول في 22 فبراير2011م حيث وصفت ميركل الخطاب " بأنه مرعب لما تضمنه من إعلان الحرب بشكل صريح على شعبه، وأكدت أن بلادها ستؤيد فرض عقوبات على النظام الليبي إذا لم يتوقف عن استخدام العنف ضد المتظاهرين"، و قد أدلى وزير الدولة الألماني للشؤون الأوروبية "فيرنر هوير" بتصريح عبر فيه عن " انزعاجه من تهديد ليبيا بعدم التعاون مع أوروبا بوقف الهجرة غير الشرعية إلى الاتحاد الأوروبي إذا لم تتوقف أوروبا عن الدفاع عن المحتجين المناهضين للحكومة(ايوب،ahewar.org).

اما عن الموقف الحكومية الايطالية مثلت الثورة الليبية التي بدأت شعبية مدنية، بحضور فاعل ومؤثر للقوى الاقليمية والدولية منذ بداياتها؛ إذ مثّل التدخل العسكري الخارجي العامل السياسي في إطاحة نظام العقيد معمر القذافي، عندما قامت قوات حلف شمال الاطلسي الناتو بمهاجمة معاقله مباشرة، بعد صدور قرار مجلس الامن 1973م بذريعة حامية المدنيين الليبيين وقد استندت الدول المتدخلة عسكريًا، وعلى رأسها فرنسا، في ليبيا بطلب من المجلس الوطني الانتقالي باعتباره ممثلاً شرعياً للشعب الليبي. وما إن تمت الاطاحة بنظام القذافي حتى جرت أول انتخابات حرة ونزيهة في ليبيا انتخاب مجلس وطني في يوليو 2012م، أقبل عليها المواطنون الليبيون المتعطشون إلى ممارسة حقهم في التصويت والانتخاب بعد خمسة عقود من سيطرة الدولة الشمولية التي أسس أركانها نظام القذافي. لكن الاقتتال الداخلي قاد إلي تعثر العملية السياسية في ليبيا بسبب مجموعة من العوامل الداخلية مثل فوضى السلاح، وانهيار مؤسسات الدولة، وانعدام الامن، فضلا عن عوامل خارجية مرتبطة بتعارض مصالح القوى الخارجية، خاصة خلال الفترة الانتقالية فقد ساهمت هذه القوى في تقديم الدعم المالي والسياسي للفواعل السياسية المؤثرة في العملية السياسية الليبية بما يخدم مصالحها ويعظم نفوذها وانتقلت أدوار القوى الخارجية إلى مستوى التدخل العسكري المباشر، على وجه التحديد إيطاليا، وفرنسا، على نحو فاقم لحدة الازمة التي باتت تمثل تهديدا أمنيًا لدول الاتحاد الاوروبي التي تعرف أمنها القومي انطلاقا من الجغرافيا الليبية(حسين، 2017م، ص4.).

ومما سبق يمكن القول أن_الموقف الأوروبي المتضارب من المتغيرات الاقليمية العربية وتطورات الوضع فيها يعد دليلاً قاطعاً على عدم تطوير استراتيجية جماعية إزاء المنطقة العربية

بشكل عام ومنطقة جنوب وغرب المتوسط و الوقوع في نفس الأخطاء التي وقع بها الغرب مع سابقاتها من الثورة التونسية و المصرية, فالبرغم من التناغم الشديد بين السياسة الخارجية التي قادها نيكولا ساركوزي و نظام القذافي والتي حرص فيها ساركوزي على تطوير علاقات وطيدة مع النظام الليبي وموقفه الفجائي الذي حبذ فيه التدخل المباشر في الشؤون الليبية يوضح التناقض الشديد في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بشكل عام و السياسة الفرنسية بشكل خاص الامر الذي يمكن أن تتميز به المواقف الأوربية تجاه المتغيرات الاقليمية العربية. ما ميز تفاعل السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي ذلك الخالف الدائر بين فرنسا وإيطاليا في إدارة الازمة الليبية بعد سقوط نظام القذافي، والذي انعكس فيما بعد على وجود موقف مشترك للاتحاد وفاعلية دوره(بتقة، 2021م، ص163).

المحور الثالث: انعكاسات المتغيرات الاقليمية العربية على الاتحاد الاوروبي

مع بروز التحولات السياسية منذ2011م سارعت السياسة الخارجية الأوروبية لتغيير سياستها تجاه المنطقة العربية إذ سرعان ما احتلت ملفات قضايا الاصلاح السياسي وملفات الهجرة من جنوب وغرب المتوسط إلى ازدياد أهمية النفط العربي وإمدادات الطاقة سلم أولويات الاتحاد الأوروبي عقب التحولات السياسية في تونس، ومصر وليبيا, وقد قاد الرئيس الفرنسي والايطالي السياسة الأوروبية خلال الأيام الأولى للتحولات السياسية في جنوب وغرب المتوسط بإظهار قدر عالي من التعاطف مع الأنظمة العربية القائمة في تلك البلدان وذلك من أجل الحفاظ على الاتفاقيات القائمة بين حكومات تلك الدول والاتحاد الأوروبي واستمرار الحفاظ على مصالح أوروبا في جنوب وغرب المتوسط والمتعلقة بقوانين منع الهجرة التي كانت تؤدي فيها الأنظمة العربية دور الشرطي الحارس للجنوب الأوروبي في منع انطلاق قوارب الهجرة من سواحل المتوسط نحو جنوب أوروبا بالإضافة , أهمية استمرار إمداد دول جنوب أوروبا بالنفط العربي القادم من جنوب المتوسط(ايوب،**ahewar.org**). ومما سبق سوف يتم تناول هذا المحور على النحو التالي:

أولاً: قضايا الاصلاح السياسي:

شهد العقد الأخير من القرن الحادي والعشرين تزايدا ملحوظا في الاهتمام بقضايا الإصلاح السياسي، وخاصة التحولات السياسية التي تشهدها الأنظمة في المنطقة العربية "جنوب وغرب المتوسط "، والمقصود هو إحداث تغييرات جوهرية تمس بنية النظام السياسي بما يحقق المزيد من الحرية والمشاركة والديمقراطية، فالإصلاح من هذا المنطلق عملية "تتم داخل النظام القائم، للحيلولة دون الثورة أو لتأخير آلياته دون المساس بأسسه تفاديا لإنفجار الوضع، فهي أشبه ما تكون بالخطوة الاستباقية التي تباشرها النظم التسلطية، تجنباً لحدوث ثورة قد تفرز تغييرات جذرية في بنية نظام الحكم، لكن مع بداية تسعينيات القرن العشرين لوحظ شيء من التغيير في مضامين مصطلح الإصلاح السياسي، حيث يرى بعضهم أن الإصلاح يمكن النظر إليه على أنه التغيير في أنماط وسلوكيات قائمة بشكل جذري أو تدريجي خلال فترة زمنية محددة على جماعة بشرية (الكيلاني، 2017م، ص 307). فطبيعة وخصوصية الأنظمة السياسية لدول جنوب وغرب المتوسط السياسية لا تختلف كثيرا عما عرفته في المجال الاقتصادي، إذ أن الدولة في جنوب وغرب المتوسط مرت بمرحلتين بعد الاستقلال وهما مرحلة بناء الدولة الوطنية، ومرحلة الانفتاح والتجديد في الشكل المؤسساتي(الكيلاني، 2017م ، ص 311):

ففي المرحلة الأولى: كانت شرعية الدولة مبنية بفعل الدور المزدوج الذي أوكل لها، دور المرشد للرابطة القوية ودور المركز بصفتها الوسيط للرعاية الاقتصادية، وفي سعيها لتحقيق كل ذلك فقد عملت الدولة على تأميم ودولنت المجتمع، بمعنى تصبح هي الكل في الكل، وذلك لاعتبار الدولة هي مجسد للنضال الوطني قائمة على الشرعية الثورية، إذ كان الحزب الدستوري الاشتراكي في تونس يهيمن على الحياة السياسية وكذلك الشأن بالنسبة وليبيا التي حلت جميع الأحزاب التي كانت قبل الاستقلال.

وفي المرحلة الثانية: فأهم ما يميزها هو انهيار العقد الاجتماعي الضمني القائم بين الدولة والمجتمع، وذلك نظراً لضعف مردودية المشروع التنموي الوطني بحيث لم تعد الدولة قادرة أن

تلعب دور المحرك والمسيطر لكل الأمور، وبالتالي كانت مضطرة لإيجاد صياغة جديدة لمهامها والبحث عن بدائل لحل الأزمة الشرعية، ومن ثم أقدمت على ترميم بعض المؤسسات السياسية التي تمثل الدولة وخلق بعض أشكال التعددية السياسية، فدول جنوب وغرب المتوسط تتقاسم مجموعة من الملامح، والمظاهر التي تميز نظام الحكم هي سلطوية عملية صنع القرارات السياسية واتخاذه، وهشاشة البناء الفكري والتنظيمي للأحزاب السياسية، وتهميش المعارضة السياسية والتدخل الأجنبي في السياسة الداخلية لهذه الدول.

فالمشروطية الديمقراطية للاتحاد الأوروبي أصبحت تحتاج إلى إعادة نظر معمقة، وإلى تفكير جديد في وعليه فآليات دعم الإصلاحات السياسية في دول جنوب وغرب المتوسط، من جانب الاتحاد الاوروبي بعد الحراك الشعبي عام 2011م لم يعد من المجدي استمرار التركيز على الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية على حساب الإصلاحات السياسية فالاتحاد الاوروبي يفضّل في كثير من الأحيان الاعتبارات الاستراتيجية على حساب المقاييس المعيارية والأخلاقية حيث مازال الصراع والارتباك الحاد داخل سياسات الاتحاد الأوروبي قائمين بين خيارين:

الرهان الأول: على الاستقرار مع التضحية بالمثل الديمقراطية لتحقيق الإصلاحات على المديين المتوسط والبعيد.

الرهان الثاني: الاصلاح السياسي والضغط لإرساء قيم دولة القانون وحقوق الإنسان فعلًا، بوصفه شرطًا ضروريًا لتحقيق الاستقرار وعدم الرضوخ لفكرة استدامة الأنظمة التسلطية لضمان الاستقرار(مجموعة مؤلفين،2021م).

ثانياً: ملفات الهجرة لدول جنوب وغرب المتوسط.

لقد أشارت بعض التقارير إلى أن حجم الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا قد تعدى الملايين، وبخاصة بعد الأحداث الجارية في المنطقة العربية؛ حيث إن ثالثة أرباع الهجرة السرية القادمة من جنوب المتوسط تمر عبر ليبيا في طريقها إلى أوروبا بسبب الانفلات والفراغ الأمني في المنطقة من جهة، وقرب ليبيا من منافذ أوروبا الجنوبية من جهة أخرى ففي سنة 2014مّ قدرت المفوضية الأوروبية للاجئين عدد المهاجرين غير الشرعيين بحوالي 207.000 مهاجر عبر معظمهم من خلال الساحل الليبي إلى أوروبا، وهو الرقم الذي فاق بنحو ثالثة أضعاف الرقم الذي سجل سنة 2011م وفي نهاية 2015م استقبلت ألمانيا ما يقارب 800.000 مهاجر معظمهم من سورية والعراق وأفغانستان، وبلغ عددهم في بداية 2016م، حوالى 100.000مهاجر وصلوا إلى اليونان وإيطاليا(حمزاوي، 2018م، ص 133).

ولتجسيد هذه الإصلاحات الواسعة وعد الاتحاد الأوروبي بمضاعفة مساعداته المالية إلى تونس للفترة 2012-2013 من 160 إلى 320 مليون يورو، في هذه الحزمة تشكل القضايا المتعلقة بالهجرة القضية الأساسية، حيث طلب الاتحاد الأوروبي من تونس إعادة استقبال مواطنيها الذين فروا إلى إيطاليا، ويتعلق هذا الطلب بالاتفاقية الموقعة بين إيطاليا، وتونس في 05 ابريل 2011م، والتي التزمت إيطاليا بمقتضاها بتزويد تونس بمعدات سيطرة حدودية متخصصة تصل قيمتها إلى 30 مليون يورو، كما تسمح الاتفاقية للتونسيين البالغ عددهم 20000 الذين وصلوا إلى إيطاليا منذ بداية التحول السياسي أن يمكثوا لستة أشهر على الأقل برخص إقامة مؤقتة، وقد وافقت تونس بدورها على تسريع، وتسهيل إجراءات العودة للتونسيين الذين وصلوا إلى إيطاليا في أو بعد 05 أبريل، وبحسب التقارير في 29 أبريل أعيد 650 تونسيا إلى بلدهم لقد طرح الاتحاد الاوروبي مبادرة "الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك" مع دول جنوب المتوسط، (العمراني، 2021، ص76).

ثالثاً: إمدادات الطاقة إلى اوروبا.

أصبح سعي جميع دول العالم وراء تأمين مصادرها من الطاقة يحتل مرتبة في غاية الأهمية في مختلف الأجندات الدولية المختلفة السياسية والاقتصادية، كما تمثل مصادر الطاقة أولوية بالغة في عملية تشكيل ملامح المشهد الجيوسياسي ولها انعكاساتها وآثارها بالغة الخطورة على مسار العلاقات الدولية فبالنظر بعين أو منظار الطاقة والبعد السياسي والعسكري لها إلى منطقة جنوب وغرب وشرق المتوسط، نجد أنه من الممكن القول أن مسارات أنابيب الطاقة وعلى رأسها الغاز يمكن أن تشكل عدد من الاسباب المعقولة لعدة حروب جرت وستجري في المنطقة

والإقليم وبل العالم لأجل الحصول على الطاقة والغاز، فالغاز بات يشكل ويعيد رسم خارطة التفاعلات والعلاقات الدولية ويرسم مساراتها الجديدة وكذلك مسار الحروب والصراعات وإعادة هيكلة التحالفات الدولية والإقليمية فالتدخل التركي، والروسي والأوروبي في ليبيا جزء كبير وأساسي منه لأجل النفط والغاز وكل عيون وأهداف السابقين للطاقة الليبية التي تمتاز بأهميتها وسهولة استخراجها وقربها لأوروبا بالإضافة إلى دول أخرى مثل المغرب والجزائر وتونس ومالي جزء كبير من الخلافات والتناقضات والاحتكاكات مع أوربا وخاصة اسبانيا وفرنسا وإيطاليا يعود لكيفية التعامل في ملف الغاز والنفط ومد الأنابيب والتنافس في هذه المجالات فأمن موارد الطاقة بصفة عامة بالعديد من التحديات التي لها آثارها الواضحة على استراتيجية أمن الطاقة العالمية والإقليمية، وهو الأمر الذي يدفع بالدول الكبرى إلى تبني سياسات العمل على امتلاك أدوات متنوعة تتفق مع الأوضاع الراهنة على الصعيدين الداخلي والخارجي، ومن أهم تلك التحديات حدوث تغيرات سياسية وأمنية جوهرية في الدول المنتجة للطاقة والبترول(سلطان،2011م). ومن خلال ذلك يمكن ابراز التحديات التي من الممكن أن تواجهها شركات البترول العالمية، والتي يمكن تلخيصها في النقاط الرئيسية التالية(شيخو، 2022م):

1_ التهديدات الأمنية التي قد يتعرض لها موظفيها ومنشأتها.

2_ التهديدات التي قد تنتج عن مصالح سياسية عن طريق تغير في قوانين عقود الاستثمار.

3_ الصورة السلبية عند الشعوب بحق الشركات العالمية، التي توصف بأنها شركات عدوة للشعوب وسارقة لخيراتها.

4_ حدوث اختلال في توازن عمليتي العرض والطلب في أسواق الطاقة العالمية، بسبب التزايد المستمر في استهلاك موارد الطاقة، خاصة البترول والغاز، وأيضاً مع تزايد النمو السكاني العالمي.

الخاتمة

تعد هيكلية الاتحاد الأوروبي، ونظامه الداخلي الذي يعطي دول الأعضاء حق الفيتو في ما يتعلق بالقرارات الاستراتيجية، لا يساعدان على اتخاذ القرارات بشكلٍ سريع وموحد كذلك، إن اختلاف السياسات وأهداف الدول المكونة للاتحاد يعيق إتمام النقاشات، فيعرقل أو يعطل اتخاذ أي قرار، موقف أو استراتيجية موحدة تجاه أي مسألة مطروحة على الاتحاد فقبل المتغيرات الاقليمية العربية (التحولات السياسية 2011م)، اتخذت السياسات الأوروبية منحى إصلاحي، فتم تطوير العديد من السياسات بهدف دعم عمليات الإصلاح في مختلف دول الجوار لكن هذه السياسات الاوروبية تغيرت منذ 2011م، فإن اهتمامات الاتحاد الأوروبي مع دول الجوار أصبحت اقتصادية وأمنية، أكثر من كونها سياسية وحيادية في تعاطيها مع الرؤى المختلفة للإصلاح السياسي فمن أولويات الاتحاد الاوروبي والدول الفاعلة مثل فرنسا، وايطاليا، وألمانيا في علاقته مع دول جنوب وغرب المتوسط الحد من الهجرة غير الشرعية القادمة من بلدان المنطقة أو عبرها، ومكافحة الإرهاب وتحقيق مكاسب اقتصادية عن طريق الصفقات التجارية بالعمل مع ما يُسمى بـ"الحكومات الآمنة" أو الحكومات شبه المستقرة التي تضمن الاستقرار على أراضيها، وغضّ النظر عن انتهاكاتها لحقوق الإنسان، وممارسة العنف ضد مواطنيها، ما سيؤدي إلى زيادة التوتر السياسي والاجتماعي - الاقتصادي في كل من دول المنطقة، وسيضعها في دائرة عنف جديدة وإن اقتصار التعاون مع دول الجوار بالشق الاقتصادي المالي والأمني، دفع بالقوى الإقليمية والدولية إلى تأدية دور سياسي أكبر في المنطقة، بالرغم من وضع الاتحاد الأوروبي التنمية الاقتصادية والأمن والمتمثلة في الهجرة والطاقة والارهاب...الخ في مقدمة أولوياته، ما زال الاتحاد يؤدي دورًا أساسيًا للترويج للديموقراطية ولو خلف الأبواب المؤصدة في الاجتماعات الثنائية بين الاتحاد ودول الجوار وصحيح أن الانقسامات داخل الاتحاد الأوروبي قوّضت دوره السياسي في دول الجوار، ولكن قربه الجغرافي من منطقة الجنوب والغرب وشرق المتوسط وتفهمه لمشاكله - أكثر من الولايات المتحدة الأميركية وروسيا - ووجود مصالح اقتصادية ضخمة ربما سيدفعه، إلى اتباع سياسة أكثر فاعلية وإيجابية، وأن يتحمل مسؤولية أكبر تجاه الأخطار التي تواجه العالم المحيط به، وستكون السنوات المقبلة بمثابة اختبار لقدرته على التغلب على هذه الانقسامات المنهكة ويصبح جهة مقررة وفعالة.

من خلال هذه الدراسة نستخلص جملة من النتائج ولعل أبرزها فيما يلي:

1_ما تزال بعض دول الاتحاد تتمسك باختصاصاتها الأصيلة فيها ومع ذلك تشير دلائل كثيرة إلى توافر إرادة سياسية واضحة وتصميم حقيقي على بذل الجهود اللازمة لإخضاع هذين المجالين، أي السياسة الخارجية والأمن تدريجياً و بشكل منظم ومدروس لآليات تشبه تلك المستخدمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بأنشطة الجماعات الأوروبية.

2_مثلت المتغيرات الاقليمية العربية نقطة فارقة في مجال العمل الجماعي للاتحاد الأوربي، و ذلك من خلال عملية الانكشاف التي تعرض لها الاتحاد من خلال بروز أوجه الضعف والقوة لدى الدول الأعضاء، وهو ما يتضح عند النظر إلى كفاءة أدائه تجاه التحولات السياسية منذ 2011م.

3_امتدت تأثيرات المتغيرات الاقليمية العربية على عمل المنظمات الدولية بصفة عامة. وهو ما اتجه إلية الدراسة من خلال تفسير أداء الاتحاد الأوربي تجاه التحولات السياسية في منطقة جنوب وغرب المتوسط بشكل عام.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

1_الكتب:

1_براهيم أبراش، تاريخ الفكر السياسي، من حكم الملوك الآلهة إلى نهاية عصر النهضة،(الرباط، دار بابل للطباعة والنشر ، 1999م).

2_محمود عبدالكريم ابويضة، موقف الاتحاد الاوروبي من الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي، ط1، (المانيا، المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية، والاقتصادية، 2021م).

3_محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوربي و العلاقات العربية – الأوربية، ط1، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001م).

4_جميل مطر، على الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، ط3، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983م).

5_حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربياً (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004م).

6_حمدي عبدالرحمن، افريقيا وتحديات عصر الهيمنة، ط1، (مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006م).

2_ الدوريات

1_إيمان أحمد، قراءات نظرية: مراحل التحول الديمقراطي، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016م.

2_أحمد قاسم حسين، التنافس الفرنسي الايطالي على النفود في ليبيا، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبرايرا ،-2017م.

3_الصديق خليفة الكيلاني، الإصلاح السياسي وتأثيره على التنمية المحلية في دول المغرب العربية، مجلة كلية الآداب العدد الرابع والعشرون الجزء الثاني ديسمبر 2017م.

4_أنور محمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط ، إعلان برشلونة نموذجا، دراسات دولية، العدد التاسع والثلاثون، 2009م.

5_إبراهيم شرقية، إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة، (الدوحة: مركز بروكنجز الدوحة للدراسات، دراسة تحليلية رقم 9، ديسمبر 2013)، ص31.

6_اسيا العمراني، دور العامل الخارجي في مسارات التحول الديمقراطي بدول المغرب ا لعربي، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعالقات الدولية، المجلد 12(2) العدد 17 ديسمبر 2021م.

7_جويدة حمزاوي، سياسة الجوار الاوروبية، نحو التأسيس للمتوسط كجماعة أمنية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة الحادية واربعون ، مايو، 2018م،

8_حسن نافعة، البناء المؤسسي للاتحاد الأوربي، السياسة الدولية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 157، المجلد 39، يوليو 2004م.

9_ حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، والقانونية العدد الأول، 2009م.
10_خديجة بتقة، السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي تِجاه ثورات الربيع العربي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 02 ، سبتمبر 2021م.
11_غسان العزي، الأدوار الخارجية والداخلية في التحوّل الديموقراطي التونسي، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 112، ابريل، 2020م.
12_هاشم علي حامد، المتغيرات الدولية وأثرها على الواقع الإقليمي للقارة الأفريقية، المهد المصري للدراسات، دراسات سياسية/12/سبتمبر/2022م.
13_قتيبة مخلف عباس السامرائي، آليات الأنظمة السياسية في صناعة القرار السياسي، جامعة تكريت: مجلد 4، عدد (10)، السنة الرابعة، مايو 2008م.
14_محمد بوبوش، أثر التحولات الدولية على مفهوم السيادة الوطنية، مجلة المستقبل العربي، العدد (56)، 2006م، 15_حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، والقانونية العدد الأول، 2009م.
16_صباح رمضان ياسين، مؤسسات الاتحاد الاوروبي واختصاصاتها، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد الأول مارس 2016م.

3_الرسائل العلمية

1_سليمة بن حسين، الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار وتأثيراتها على منطقة جنوب غرب المتوسط ، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر.

4_شبكة المعلومات الدولية:

1_الاتحاد الأوربي: النشأة والتجربة والتأثير، مركز النبأ الوثائقي انظر: r https://annabaa.org/nbanews/2009/06/334.htm تاريخ الزيارة 2021/12/03م.
2_العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2022م، قطر
https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/External-Factors-and-Democratization-in-Arab-Countries.asp
3_أحمد سلطان، تأثير تحديات أمن الطاقة فى العلاقات الدولية، السياسية الدولية، 2011م http://www.siyassa.org.eg/News/18276.aspx تاريخ الزيارة2022/12/07م.
4_أحمد شيخو، تحديات أمن الطاقة في إعادة هيكلة العلاقات والمعادلات الإقليمية و الدولية والتحول الديمقراطي، الحوار المتمدن،العدد(7366) https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=767958 تاريخ الزيارة2022/12/07م .
5_الاتحاد الأوربي: النشأة والتجربة والتأثير، مركز النبأ الوثائقي انظر: www.annabaa.org https://annabaa.org/nbanews/2009/06/334.htm تاريخ الزيارة 2021/12/03م.
6_العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2022، قطر.
https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/External-Factors-and-Democratization-in-Arab-Countries.aspx،
7_كيرستن كنيب، وفاق بنكيران، سياسة ألمانيا الخارجية وتحولات دول الربيع العربي، قناة DW، تاريخ الزيارة https://www.dw.com/ar.2022/12/04

ثانيا: المراجع الاجنبية:

1_ An Introduction to The European Union ,Scens From Euorpe at The End Of World War ll, London, 2012

2_Nathalie Tocci, One Year On: A Balance Sheet of the EU's Response to the Arab Spring, Opinions on the Mediterranean, Published Paper, May 2012, P.2

3_Paris,Treaty of Establishing The European Coal And Steel Community, April 18 1951.

Treaty of Establishing The European Economic Community, on) www.ena.1/mce.cfm

4_ European Union Commission, Common Foreign and Security Policy (CFSP) of the European Union, Annual report from the High Representative of the European Union for Foreign Affairs and Security Policy to the European Parliament on the main aspects and basis choices of the CFSP - 2013

5_Tiziana Corda, The Arab Spring and the failure of the Common Foreign and Security Policy, EU's military failure in Libya, P.4. Published Paper Available At:https://prezi.com/vt-mtwhumehc/the-arab-spring-and-the-failure-of-the-common-foreign-and-security-policy/